ترجمات

كيف تجاوز الحوثيون الضغوط الأميركية وظلوا يشكلون خطراً على الاقتصاد العالمي*

بقلم: أبريل لونغلي ألي

ترجمة: صفا مهدي عسكر

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

13 أيار 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

بعد سبعة أسابيع ونصف من الغارات الجوية المكثفة التي استهدفت أكثر من ألف موقع مختلف انتهت حملة القصف التي أطلقتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ضد جماعة الحوثيين في اليمن على نحو مفاجئ يشبه بدايتها، ففي السادس من ايار وخلال اجتماع في المكتب البيضاوي مع رئيس الوزراء الكندي مارك كارني أعلن ترامب أن الحوثيين المدعومين من إيران "لم يعودوا يرغبون في القتال" مضيفًا أن الولايات المتحدة ستأخذ كلامهم على محمل الثقة وتوقف الغارات الجوية، وأكد وزير الخارجية العماني بدر بن حمد البوسعيدي عبر منصة "إكس" (تويتر سابقًا) أن بلاده توسطت في اتفاق لوقف إطلاق النار بين واشنطن والحوثيين يقضي بتجنب الطرفين استهداف أحدهما للآخر. وعلى الرغم من فعالية الهجمات الحوثية ضد الملاحة الدولية في البحر الأحمر واستمرارهم في استهداف (إسرائيل)**، فإن الاتفاق لا يتضمن أي قيود صريحة على أنشطة الجماعة تجاه أطراف أخرى غير الولايات المتحدة وهو ما يبرز غياب الإشارة إلى (إسرائيل) أو السفن المرتبطة بها، وهي فئة لطالما فسرها الحوثيون بشكل موسّع في السابق.

ما يثير التساؤل في إعلان البيت الأبيض أن موقف الحوثيين لم يتغير فعليًا منذ انطلاق الحملة الجوية الأميركية المكثفة في 15 اذار، فمن الناحية المعلنة هدفت العملية التي أُطلق عليها اسم "عملية رايدر الشرسة" (Operation Rough Rider) إلى استعادة حرية الملاحة في البحر الأحمر وإعادة فرض الردع في مواجهة إيران ووكلائها، ومع بداية العملية كان الحوثيون يهاجمون (إسرائيل) والسفن المرتبطة بها – دون أن تشمل أهدافهم السفن الأميركية – وأكدوا أن هذه العمليات ستستمر ما دامت الحرب (الإسرائيلية) على غزة قائمة، كما أشار قادة الجماعة منذ البداية إلى أن وقف القصف الأميركي سيقابل بوقف استهداف المصالح الأميركية دون أن يشمل ذلك (إسرائيل)، وبعد إعلان الاتفاق في السادس من ايار أعاد الناطق باسم الحوثيين محمد عبد السلام تأكيد هذا الموقف.

بالتالي فإن وقف إطلاق النار الذي جاء بعد عملية عسكرية بلغت كلفتها أكثر من ملياري دولار، ولم تحقق تغييرًا جذريًا في القدرات العسكرية للحوثيين لا يعدو كونه ترسيخًا لموقفهم الأصلي، وبينما أعلن ترامب أن الحوثيين "رضخوا" حافظت الجماعة على سيطرتها السياسية والعسكرية، بل ووصفت الاتفاق بأنه "انتصار لليمن". من منظور الإدارة الأميركية شكّل الاتفاق مخرجًا سريعًا من حملة باتت باهظة الكلفة وغير قابلة للاستمرار سياسيًا وعسكريًا، إذ أثارت العمليات الجوية قلقًا متزايدًا داخل واشنطن من إمكانية انزلاق الولايات المتحدة إلى حرب طويلة الأمد في (الشرق الأوسط)، وهو ما دفع بعض الأصوات داخل الإدارة – وعلى رأسها نائب الرئيس جيه دي فانس والتيار الانعزالي الجديد – إلى التشكيك في جدوى التدخل العسكري المستمر.

---

* April Longley Alley, How the Houthis Outlasted America Washington Needed an Off-Ramp, but the Group Can Still Imperil the Global Economy, FOREIGN AFFAIRS, May 9, 2025.

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

بالتالي فإن وقف إطلاق النار الذي جاء بعد عملية عسكرية بلغت كلفتها أكثر من ملياري دولار، ولم تحقق تغييرًا جذريًا في القدرات العسكرية للحوثيين لا يعدو كونه ترسيخًا لموقفهم الأصلي، وبينما أعلن ترامب أن الحوثيين "رضخوا" حافظت الجماعة على سيطرتها السياسية والعسكرية، بل ووصفت الاتفاق بأنه "انتصار لليمن". من منظور الإدارة الأميركية شكّل الاتفاق مخرجًا سريعًا من حملة باتت باهظة الكلفة وغير قابلة للاستمرار سياسيًا وعسكريًا، إذ أثارت العمليات الجوية قلقًا متزايدًا داخل واشنطن من إمكانية انزلاق الولايات المتحدة إلى حرب طويلة الأمد في (الشرق الأوسط)، وهو ما دفع بعض الأصوات داخل الإدارة – وعلى رأسها نائب الرئيس جيه دي فانس والتيار الانعزالي الجديد – إلى التشكيك في جدوى التدخل العسكري المستمر.

ورغم أن نتائج الاتفاق لا تزال غير واضحة من حيث قدرة إدارة ترامب على إنهاء انخراطها في الملف اليمني، فإن من المرجح أن الحوثيين سيتجنبون في الوقت الراهن استهداف المصالح الأميركية ما دامت واشنطن تغض الطرف عن استمرار هجماتهم على (إسرائيل)، وبالرغم من أن الجماعة كانت قادرة على الصمود حتى مع استمرار الحملة الجوية فإن إنهاءها منح الحوثيين مكاسب استراتيجية مهمة، إذ أصبح بإمكان قادتهم الادعاء أنهم تحدوا قوة عظمى وخرجوا منتصرين كما تخلصوا من الضغط العسكري الأميركي وركزوا عملياتهم على (إسرائيل) التي تشن بدورها حملة جوية انتقامية، كان من أبرز مظاهرها استهداف صاروخي باليستي قرب مطار بن غوريون في تل أبيب مطلع ايار. وعلى نحو بالغ الأهمية يُضعف الاتفاق فرص شن هجوم بري من قبل الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا – وهي تحالف غير متماسك من القوى المناهضة للحوثيين يسيطر على جنوب وشرق اليمن – بدعم أميركي مباشر، ورغم أن الجمع بين الهجمات الجوية والبرية يُعد من أكثر الوسائل فاعلية لتقليص نفوذ الجماعة، إلا أن هذا الخيار ينطوي على مخاطر كبيرة.

صحيح أن سعي إدارة ترامب للخروج من حملة باهظة ومفتوحة النهاية كان مبررًا، إلا أن الطريقة التي تم بها قد تؤدي إلى نتائج عكسية، ما لم تبادر واشنطن إلى تنسيق سريع مع حلفائها الإقليميين – وخصوصًا المملكة العربية السعودية – في إطار جهد متكامل لتكثيف الضغط العسكري والاقتصادي والسياسي على الحوثيين، فإن الجماعة ستواصل زعزعة الاستقرار في اليمن والمنطقة. ويكمن البديل الأفضل في دعم الأمم المتحدة والوسطاء الإقليميين مثل سلطنة عُمان لدفع عملية تسوية سياسية شاملة تُفضي إلى تقليص القدرات العسكرية للحوثيين واحتواء طموحاتهم الإقليمية، وقد يبدو هذا المسار معقدًا لكنه أقل كلفة بكثير من العودة إلى المواجهة العسكرية، وفي غياب مثل هذه الجهود فإن الحوثيين سيعيدون تنظيم صفوفهم ومن المرجح أن يعودوا ليمثلوا التهديد ذاته الذي دفع واشنطن إلى التحرك عسكريًا منذ البداية.

رحلة شاقة

بدأت الولايات المتحدة تنفيذ ضربات جوية ضد جماعة الحوثي خلال إدارة الرئيس جو بايدن التي أطلقت

حملة محدودة في كانون الثاني 2024 ردًا على هجمات الجماعة المتكررة على الملاحة في البحر الأحمر وبشكل خاص على خلفية استهدافها لإحدى السفن الحربية الأميركية، سعت إدارة بايدن إلى تبني استراتيجية محسوبة تهدف إلى الرد على الاعتداءات دون الانزلاق إلى تصعيد عسكري أوسع أو التسبب في خسائر بشرية بين المدنيين أو إثارة مواجهة إقليمية مباشرة مع إيران. في المقابل اتبع الرئيس دونالد ترامب نهجًا أكثر صرامة إذ انتقد بايدن بشدة واصفًا رده على الحوثيين بـ"الضعيف والبائس". ويبدو أن إدارة ترامب استمدت اندفاعها من تراجع النفوذ الإيراني، بعد أن تعرضت الجماعات المتحالفة مع طهران في غزة ولبنان وسوريا لخسائر كبيرة خلال العام الماضي نتيجة الحرب (الإسرائيلية) ضد حماس وحزب الله، وانهيار نظام الأسد في سوريا.

ورغم التوقعات فقد فاجأت العملية بحجمها وكثافتها، فعملية "رايدر الشرسة" (Operation Rough Rider) شكّلت أكبر تدخل عسكري لإدارة ترامب من حيث النطاق والتكلفة حيث شملت أكثر من ألف ضربة جوية استهدفت مجموعة واسعة من مواقع الحوثيين، شملت مستودعات أسلحة ومراكز قيادة وتحكم وأنظمة دفاع جوي وبنية تحتية حيوية إلى جانب شخصيات قيادية في الجماعة، ولتنفيذ هذه العملية واسعة النطاق نشرت الإدارة مجموعتين من حاملات الطائرات وطائرات استطلاع وهجوم من طراز MQ-9 Reaper، وقاذفات شبحية من طراز B-2 إضافة إلى منظومات دفاع جوي مثل باتريوت وTHAAD.

إلى جانب التصعيد العسكري شددت الإدارة الأميركية الضغط الاقتصادي والسياسي على الجماعة، ففي اذار، أعادت تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية وهو ما ترتب عليه عقوبات مالية ودبلوماسية مشددة، وقد أسهم هذا التصنيف في شل القطاع المصرفي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين وقيّد قدرتهم على استيراد الوقود كما أدى إلى تعطيل تنفيذ اتفاق سلام مدعوم من الأمم المتحدة، كانت المفاوضات بشأنه قد بدأت قبل اندلاع هجمات الحوثيين على البحر الأحمر. وقد كان هذا الاتفاق يحظى بدعم من حلفاء واشنطن في الخليج وكان يُفترض أن يؤدي إلى وقف شامل لإطلاق النار وبدء مسار سياسي لتقاسم السلطة في اليمن، إضافة إلى توفير مزايا اقتصادية منها آلية لدفع رواتب موظفي القطاع العام في المناطق الخاضعة للحوثيين، غير أن التصنيف الأميركي للحوثيين كمنظمة إرهابية جعل أي تحويل مالي إلى الجماعة مجرمًا، ما أدى إلى تقويض أحد الركائز الأساسية لهذا الاتفاق.

وقد فرضت هذه الإجراءات ضغوطًا ملموسة على الحوثيين، ووفقًا لبيانات وزارة الدفاع الأميركية تراجعت الهجمات الصاروخية الباليستية التي استهدفت مصالح أميركية و(إسرائيلية) بنسبة 87%، كما انخفضت الهجمات بالطائرات المسيّرة بنسبة 65%، وأجبرت الضربات الأميركية عددًا كبيرًا من القيادات الحوثية على التخفي وأدت إلى إبطاء الاتصالات الداخلية للجماعة، كما كشف جهاز الأمن الداخلي التابع للحوثيين حملات الاعتقال ضد يمنيين يُشتبه في نقلهم معلومات استخباراتية إلى جهات خارجية. كذلك أثّرت الحملة على الحسابات العسكرية للجماعة إذ حاول الحوثيون بعد إعادة تصنيفهم كمنظمة إرهابية السيطرة على حقول النفط والغاز في محافظة

مأرب شرق صنعاء باعتبارها مصدرًا استراتيجيًا يمكن أن يخفف من أثر العقوبات الاقتصادية، غير أن الحملة الجوية الأميركية أوقفت هذه الطموحات مؤقتًا والتي لو تحققت كانت ستعزز من الموارد المالية للجماعة، وتُمهد لهجمات إضافية على محافظات منتجة للنفط في الجنوب والشرق تخضع حاليًا لسيطرة الحكومة اليمنية.

وقبيل إعلان وقف إطلاق النار في السادس من ايار زادت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا من مساعيها للحصول على دعم أميركي وإقليمي لشنّ هجوم بري جديد على المناطق الخاضعة للحوثيين، وقد مارس مسؤولو الحكومة ضغوطًا مكثفة على واشنطن مدركين أن الفرصة قد لا تتكرر وأن تأخرهم عن التحرك سيمنح الحوثيين فرصة لتوظيف "الانتصار الرمزي" المتمثل في صمودهم أمام حملة عسكرية أميركية لتعزيز موقعهم السياسي والعسكري، وكانت فكرة العملية البرية مصدر قلق بالغ للحوثيين الذين دأبوا على تصوير أي معارضة داخلية على أنها امتداد لما يصفونه بـ"العدوان الأميركي-(الإسرائيلي)".

اختبار الصمود

رغم شدة حملة الضغط التي شنّها الرئيس دونالد ترامب إلا أن حدودها بدأت تتكشف خلال أسابيع قليلة، فقد واصلت القوات الأميركية قصف مواقع الحوثيين بشكل شبه يومي باستخدام كميات هائلة من الذخائر وادّعى البنتاغون مقتل عدد من كبار قادة الجماعة، غير أن الأدلة المتاحة لا تشير إلى تصفية شخصيات بارزة في القيادة العليا للحوثيين التي لا تزال متماسكة حتى اللحظة، والأهم من ذلك أن قدرة الجماعة على استهداف الأهداف الأميركية و(الإسرائيلية) لم تتأثر بشكل كبير. من جانبهم أعلن الحوثيون عن إسقاط سبع طائرات أميركية مسيّرة من طراز "ريبر" منذ اذار وتبلغ كلفة الواحدة منها نحو 30 مليون دولار، وفي 28 نيسان سُجّل فقدان مقاتلة أميركية تبلغ قيمتها 60 مليون دولار في البحر بعد أن اضطرت حاملة الطائرات التي تقلها إلى القيام بمناورة حادة لتفادي نيران حوثية، وفي أوائل ايار تمكّن الحوثيون من اختراق الدفاعات الجوية (الإسرائيلية) بصاروخ أصاب منطقة قريبة من مطار بن غوريون في تل أبيب ما استدعى ردًا عنيفًا من (إسرائيل).

بعبارة أخرى كانت المكاسب التكتيكية الأميركية تتحقق مقابل تكلفة متصاعدة ومخاطر جسيمة، فقد زادت العمليات العسكرية من احتمالية سقوط قتلى بين صفوف القوات الأميركية وهو سيناريو كان من شأنه أن يزجّ واشنطن بشكل أعمق في الصراع، كما أن استهلاك الذخائر الأميركية كان يجري بوتيرة مقلقة. فوزارة الدفاع كانت تواجه أصلاً ضغوطًا لتلبية الطلب على الأسلحة بسبب الالتزامات الأميركية السابقة تجاه (إسرائيل) وأوكرانيا فضلًا عن الضربات التي نفذتها إدارة بايدن ضد الحوثيين وجهود الدفاع عن (إسرائيل) في مواجهة هجمات إيرانية مباشرة، وأعرب بعض المسؤولين الأميركيين عن قلقهم من أن استخدام هذا الكم الكبير من الأسلحة بعيدة المدى ضد الحوثيين إضافة إلى نقل كتيبة دفاع جوي من قيادة منطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى (الشرق الأوسط)، قد ينعكس سلبًا على جاهزية الولايات المتحدة للتعامل مع تهديدات قادمة من الصين.

علاوة على ذلك بدأت الضربات الجوية الأميركية تُلحِق أضرارًا متزايدة بالمدنيين والبنية التحتية في اليمن وهي نقطة استغلها الإعلام الحوثي سريعًا لتعزيز روايته، ففي منتصف نيسان أسفر هجوم أميركي على ميناء رأس عيسى في محافظة الحديدة عن مقتل أكثر من 70 يمنيًا، كما أدت ضربة في مطلع ايار استهدفت مركز احتجاز يديره الحوثيون ويؤوي مهاجرين أفارقة إلى مقتل العشرات بينهم مدنيون. وتُظهر تجارب الحرب الأهلية السابقة أن مثل هذه الحوادث نادرًا ما تُضعف الدعم الشعبي للحوثيين، بل إنها قد تُوظف لصالحهم كما حدث خلال الحملة الجوية التي قادتها السعودية عام 2015، حيث استغل الحوثيون الخسائر المدنية لكسب تعاطف محلي والدفع برواية مواجهة "عدوان خارجي".

منذ بداية الحملة الأميركية أعلن الحوثيون قدرتهم على الصمود بل والخروج منها أقوى كما حدث بعد التدخل السعودي في عام 2015، فالحركة الحوثية تعتمد في جوهرها على الكفاح المسلح وقد نشأت في سياق مواجهة مع الحكومة اليمنية خلال العقد الأول من هذا القرن، وتحصّن الجماعة مواقعها في جبال اليمن الوعرة ما أكسبها خبرة واسعة في إخفاء قادتها وأسلحتها كما تتمتع بقدرة عالية على التحمّل في ظل الهجمات والخسائر البشرية والمادية. وعلى الرغم من تراجع قوة حليفها الأساسي إيران إلا أن الحوثيين استطاعوا تنويع خطوط إمدادهم، من خلال إنشاء شبكات جديدة لتهريب الأسلحة تمتد إلى القرن الإفريقي، بالإضافة إلى إقامة علاقات مصلحية مع كل من الصين وروسيا، ما زاد من مرونتهم وقدرتهم على الصمود.

وباختصار رغم أن الحملة الأميركية فرضت ضغوطًا حقيقية على الحوثيين، إلا أنها لم تنجح في ردعهم أو إضعافهم بشكل حاسم بحلول موعد وقف إطلاق النار، فبحلول أوائل ايار كانت الولايات المتحدة تحقق بعض المكاسب التكتيكية مثل تدمير قدرات عسكرية وإجبار القيادة على التخفي وإثارة المخاوف من هجوم بري وشيك، لكنها فشلت في تحويل هذه المكاسب إلى إنجاز استراتيجي فعلي.

الاستراتيجية الغائبة

يمكن للولايات المتحدة أن تقلّص تدخلها العسكري وفي الوقت ذاته تدعم مسارًا نحو تسوية - أو على الأقل احتواء تهديد الحوثيين - من خلال العمل مع حلفائها لممارسة ضغط عسكري واقتصادي وسياسي على الجماعة، ولتحقيق ذلك يجب على صُنّاع القرار في واشنطن أن يتخلوا أولًا عن الفرضية الخاطئة التي تفصل بين ما يحدث داخل اليمن وما يحدث في البحر الأحمر والمنطقة الأوسع لا سيما الخليج، فقد أبدى كل من السيناتور فانس ووزير الدفاع بيت هيغسيث عدم اكتراث بما يجري داخل اليمن، إذ قال فانس إن الحوثيين إذا توقفوا عن إطلاق النار في البحر الأحمر، فيمكنهم "العودة إلى ما كانوا يفعلونه قبل مهاجمة السفن المدنية". غير أن المشكلات التي تواجهها واشنطن وحلفاؤها في البحر الأحمر هي في جوهرها نتاج مباشر لتوازن القوى الداخلي في اليمن، فالحوثيون بوصفهم قوة عسكرية متزايدة التسليح باتوا قادرين على تصدير التهديدات إلى ما وراء حدود اليمن

وسيستمرون في ذلك ما لم تُفرض عليهم قيود داخلية حقيقية، صحيح أن الولايات المتحدة لا يمكنها التحكم بتفاصيل السياسة اليمنية المعقدة ولا يُتوقع منها أن تقود سياسة شاملة تجاه اليمن لكنها في الحد الأدنى بحاجة إلى استراتيجية واضحة.

ولضمان توازن ميداني نسبي داخل اليمن ينبغي للولايات المتحدة أن توفر لحلفاء الحكومة اليمنية في الخليج - وخاصة السعودية والإمارات - الضمانات الأمنية التي تُمكّنهم من الاستمرار في دعم الحكومة سياسيًا وعسكريًا، فهاتان الدولتان هما المصدران الرئيسيان للتمويل والتسليح للقوات اليمنية الحكومية ولكنهما أعلنتا صراحة أنهما لا ترغبان في إشعال الحرب من جديد، كما تدركان أن أي تقدم ميداني للقوات اليمنية ضد الحوثيين قد يدفع الجماعة إلى استهدافهما حتى وإن اقتصر دورهما على دعم الدفاع عن خطوط التماس الحالية، وعلى الرغم من قلق الرياض وأبوظبي من التهديدات الأمنية طويلة الأمد التي تمثلها جماعة الحوثي إلا أنهما تسعيان للتركيز على أولوياتهما الاقتصادية الداخلية.

من خلال تقديم ضمانات أمنية لهذين الحليفين ستتعهد واشنطن عمليًا بحمايتهما ما يمنحهما هامشًا لتعزيز الدعم للقوات التي تواجه الحوثيين داخل اليمن ويزيد من فرص التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة، كذلك يمكن للولايات المتحدة أن تشجع السعودية والإمارات على تنسيق دعمهما العسكري والسياسي للقوات الحكومية اليمنية، خاصة في ظل الخلافات والانقسامات التي كثيرًا ما تؤججها مواقف الطرفين مثل رفض أبوظبي المستمر للتعاون مع فصائل مرتبطة بالإخوان المسلمين. وهذا التنسيق بات أكثر أهمية من أي وقت مضى في ظل تزايد الإحباط في صفوف القوات الحكومية جراء الانسحاب الأميركي، إلى جانب التدهور الاقتصادي وتصاعد الخلافات السياسية الداخلية، ما يهدد بانهيار الحكومة - وهو سيناريو قد يُمهّد لتوسع حوثي أو عودة تنظيم القاعدة في مناطق سيطرة الحكومة.

يجب أن يكون الضغط على الحوثيين موجهًا نحو هدف واقعي، فمنذ البداية لم تكن الحملة الجوية حلاً عمليًا ومع وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة والحوثيين أصبح من غير المرجح شنّ هجوم بري، وقد يكون التوصل إلى اتفاق مع إيران يشمل وقف دعمها التسليحي للحوثيين خطوة مفيدة، لكنها لن تكون حلاً سحريًا لاحتواء طموحات الجماعة. كما أن التوصل إلى وقف إطلاق نار في غزة من شأنه أن يُشكل فرصة لاختبار مدى التزام الحوثيين بوقف الهجمات في البحر الأحمر، وفتح المجال أمام تحرك دبلوماسي متعدد الأطراف، ومع ذلك لا يوجد حل سهل لليمن، ولا بديل عن مقاربة شاملة ومنسقة على مستوى الإقليم. لذا ينبغي على الولايات المتحدة وشركائها تركيز جهودهم على هدف ممكن التحقيق وإن كان صعبًا الدفع باتجاه اتفاق ترعاه الأمم المتحدة يتضمن ضمانات أقوى لأمن البحر الأحمر وقيودًا على تسليح الحوثيين وضمانات ملموسة لتقاسم السلطة داخليًا، ويمكن البدء بمراجعة الاتفاق الأممي الذي كان قيد التفاوض سابقًا من خلال تعزيز بنود وقف إطلاق النار وتعديل آليات توزيع الموارد المالية بما يتناسب مع تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية

وتضمين ضمانات أقوى لدعم اتفاق تقاسم السلطة بين الحوثيين والحكومة. إلا أن تحقيق أي من هذه الأهداف سيظل مرهونًا بمدى تعاون إدارة ترامب مع الحلفاء الخليجيين واليمنيين للحفاظ على خطوط التماس، والاستمرار في ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري على الحوثيين، وفي حال فشل الولايات المتحدة في دعم صيغة متوازنة لتقاسم السلطة فلن تبقى مشاكل اليمن محصورة داخل حدوده.

متطرفون جريئون

حين قررت إدارة ترامب إنهاء حملتها ضد الحوثيين واجهت حقيقة صعبة وهي الاستمرار في شن الضربات بهذا الإيقاع بات أمرًا غير مستدام وقد يفتقر إلى الهدف، في وقت تزداد فيه حاجة الجيش الأميركي إلى الموارد في ساحات أخرى، كما أن الحملة الجوية وتصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية لم يكونا كفيلين بحل التهديدات التي تمثلها الجماعة لأمن البحر الأحمر أو (إسرائيل)، وفي المقابل فإن دعم القوات الحكومية اليمنية يحمل مخاطره الخاصة نظرًا لانقساماتها الداخلية العميقة ويتعارض مع تعهد ترامب بالابتعاد عن "حروب لا نهاية لها" في (الشرق الأوسط)، ولعل إدراكه لهذه المعضلة دفعه إلى الإعلان المفاجئ في 6 ايار عن وقف العمليات.

لكن هذا التوقف المفاجئ لم يؤدِّ سوى إلى تقوية موقف الحوثيين وربما ساهم في تفاقم التهديدات الأمنية التي سعت واشنطن أصلًا إلى مواجهتها، فقد باتت الجماعة تركّز اهتمامها على (إسرائيل) وأعلنت احتفاظها بحق استهداف السفن "المرتبطة (بإسرائيل)" وهي عبارة غامضة المعنى، والأهم من ذلك أنه حتى في حال التوصل إلى هدنة في غزة فإن الحوثيين بعدما اختبروا مدى نفوذهم من خلال تهديد الملاحة في البحر الأحمر قد يسعون مستقبلًا لاستخدام هذا السلاح مرة أخرى لتحقيق مكاسب سياسية، وقد يحاولون فرض رسوم على عبور السفن من مضيق باب المندب كما فعلوا مع بعض السفن التجارية في السابق.

منذ بداية الضربات راهن الحوثيون على قدرتهم على الصمود أمام الولايات المتحدة - وقد كسبوا الرهان، كما أن وقف إطلاق النار بدّد آمال الحكومة اليمنية في تلقي دعم أميركي لحملة برية ما يهدد بانهيارها تحت وطأة الضغوط المالية المتراكمة منذ أن عطّل الحوثيون صادراتها النفطية في أواخر عام 2022 فضلًا عن شعورهم بالهزيمة السياسية، وإن حدث هذا الانهيار فمن المرجح أن تشهد البلاد توسعًا حوثيًا إضافيًا أو تصاعدًا في نشاط القاعدة في الجنوب، وبالنسبة للسعودية التي باتت أكثر شكًّا في التزام واشنطن كحليف أمني فهي تواجه اليوم حركة حوثية مثخنة لكنها أكثر جرأة على حدودها الجنوبية.